

## المدير العام للهيئة العامة للضرائب ناجحة عباس علي :

# الضريبة تسهم في تمويل الموازنة العامة لتغطية النفقات العامة

## هدفنا تحسين الموظف وتعزيز قدرته في التصدي للمغريات

## معدل الضريبة في العراق 15٪ من الأرباح وهو الأوطأ قياساً بدول المنطقة

بغداد - حمدي العطار

تعد الهيئة العامة للضرائب إحدى دوائر وزارة المالية، والجهة الوحيدة التي تطلب منها (كل شيء) ولا تتوفر لديها إمكانيات مادية أو معنوية لتنفيذ ما أنيط بها من مهام وواجبات، وعموماً الضريبة ودوائرها في كل مكان من العالم تعاني من حالة عدم القبول من قبل المواطنين، لأنها جهة (تأخذ) أموال من الناس من دون تقديم أي مقابل؛ وهياة الضرائب هي من ضمن القطاع الحكومي (مؤسسات حكومية غير ربحية) وليس من ضمن (مؤسسات القطاع العام) -تمويل ذاتي؛ لذلك فهي تحقق الإيرادات الكبيرة بينما يخصص لها نفقات متواضعة لا تتلائم مع ما تحققه من إيرادات؛ وقد يشكل الإيراد من الضرائب ثاني مؤسسة قطاعية في الدولة بعد النفط من ناحية حجم الإيرادات، بينما تعاني البنية التحتية (مباني وسيارات والإثاث) من نقص كبير مما ينعكس - أحياناً - على نوعية الأداء للملاكات الضريبية في فروع الضريبة لكافة أنحاء العراق؛ وصعوبة في أوضاع المكلفين عند مراجعتهم لدوائر الضريبة في ظل الازدحام والصف الحار!

وغالباً ما يتذمر المواطن (المكلف) سواء أكان (فرداً) أو (شركة) من إجراءات الضريبة وكثرة المطالب التي يجب توفيرها والتي لا علاقة للضريبة فيها مثل (حجب البطاقة التموينية- كتاب من وزارة الاتصالات-

تشابه الاسماء- سلامة الموقف من الضمان الاجتماعي) من المفروض أن تكون هذه من مهام (وزارة التجارة، ووزارة الاتصالات، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل) لكنها اسندت إلى دائرة الضريبة التي مهمتها الأساسية والوحيدة هي (جباية الضرائب) وبهذا وجد الروتين والبيروقراطية والتأخير في إنجاز الحساب الضريبي وازداد التذمر والشكوى من الضريبة وموظفيها.



(الزمان) مع المدير العام للهيئة العامة للضرائب

من جانب آخر تتعرض إدارة الضريبة إلى ما يعرف بحملة اعلامية (للمسقط) وليس دائماً ما يقال بالاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي يمثل الحقيقة؛ بل يمكن اعتبار مثل هذه الحملات الاعلامية التي تنال من سمعة ونزاهة المدير العام ومدراء بعض الاقسام والفروع بالضريبة قد تكون (شهادة) لنزاهتهم أو اعلانات من قبل الفاسدين (مدفوعة الثمن) بسبب عدم استجابة الملاكات الادارية لهؤلاء (الفاسدين) في إنجاز بعض المعاملات غير النظيفه وبالتالي تكون الحملة المعادية لمثل هذه الشخصيات.

الزمان حملت هموم واستفسارات واسئلة المواطنين وبعض الافكار الخاصة بالعمل الضريبي والملاحظات على احتساب الضريبة ومدى ملائمة قانون الضريبة مع التطورات التي حدثت والتغيرات في مجال الاتجاه الاقتصادي من (الاتجاه الاشتراكي) إلى (اتجاه اقتصاد السوق) وتوجهها إلى المدير العام للهيئة العامة للضرائب الأستاذة (ناجحة عباس علي) وهي من الكفاءات العلمية التي عايشت العمل الضريبي لسنوات عديدة، كنا نعرفها نحن كاعلاميين بانها المسؤولة عن الاعلام الالكتروني للهيئة واستحداث الموقع الالكتروني للضريبة الذي ساهم في ايجاد الصيغ المتطورة لتقديم البيانات المالية عبر الاستمارة الخاصة بتقدير الدخل، كما ساهم هذا الموقع بالتواصل الايجابي مع المكلفين من خلال توفير المعلومات والتعليمات التي تصدر من الهيئة العامة للضرائب، المدير العام ناجحة شخصية تعمل بهدوء وتكاد نجزم بانها من العناصر (الزيهه) والحريصة على سمعتها ومكانتها في الهيئة، تحيط نفسها بالمستشارين وذوي الخبرة وتتخذ القرارات بعد المناقشة والاستماع لآراء زملائها المختصين، قليلة الظهور في الاعلام لقناعتها بان العمل الصحيح والسمعة الطيبة هي التي تسوق نفسها اعلامياً، لكن بعد الحاح من قبلنا وافقت على إجراء هذا اللقاء للاجابة عن اسئلتنا ولتوضيح بعض الامور التي تهم المكلفين.

الهيئة تعمل في ظروف معقدة وبيئة غير داعمة

ما هي الاجراءات التي اتخذتها الهيئة من اجل زيادة الإيرادات وبنفس الوقت تسهيل عملية الحساب الضريبي وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي من خلال الاعفاء الضريبي، خاصة وان الضريبة متهمه بتعقيد المشهد الاستثماري وتعد جهة طاردة وليس جذابة للمستثمر الاجنبي والمحلي؟

المدير العام (ناجحة عباس)-

الهيئة العامة للضرائب تعمل جاهدة على زيادة مساهمة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة الاتحادية من خلال تسهيل الإجراءات وتبسيطها قدر المستطاع وفي ظل بيئة العمل المعروفة بتعقيداتها وصعوباتها وعدم اقتناع المواطن بالضريبة لأسباب عديدة لا مجال لنكرها هنا إضافة إلى ذلك فإن الهيئة اعتمدت أسلوب التقدير الذاتي بالنسبة لشرائح كبار المكلفين وتامل ان يمتد هذا الأسلوب تدريجياً ليشمل فئات أخرى مستقبلاً، وهذا بدوره يساعد على الحد من الروتين والانحرافات.

أما موضوع تشجيع الاستثمار، فالهيئة العامة للضرائب تطبق القوانين ذات الصلة ومنها قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، المعدل والذي يمنح اعفاءً ضريبياً لمدة عشرة سنوات بعد أن يستكمل المكلف إجراءاته طبقاً للقانون اعلاه ويحصل على الإجازة الاستثمارية من الهيئة الوطنية للاستثمار.

نود ان نشير هنا إلى أن معدل الضريبة في العراق يبلغ 15% وهو معدل واطئ قياساً بدول المنطقة ولا يعد عائقاً امام الاستثمار الاجنبي أو المحلي والمناخ الاستثماري الملائم لا يقتصر على وجود الاعفاء الضريبي بل يمتد ليشمل جوانب أخرى يجب أن تتحقق مثل الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي والجانب الأمني فضلاً عن القوانين الداعمة الأخرى ومنها قوانين الضرائب والاستثمار، رغم أن الهيئة ترى أن التوسع في منح الاعفاءات وفي ظل غياب جهة جهة قادرة على تقييم مدى الاستفادة من هذه الاعفاءات أمر غير صحيح يؤدي إلى التضحية بإيرادات مؤكدة مقابل اهداف محتملة التحقيق قد تتحقق وقد لا تتحقق.

وفي كل الاحوال فإن هذه الهيئة تعمل في ظروف معقدة وبيئة غير داعمة وبغياب الدعم والحوافز التي تمنح الموظف من أن ينصرف مع كل هذا فإن مساهمتها الإيرادية تتجه نحو التزايد، علماً ان الأوعية الضريبية لا تشكل إلا مقدار ضئيل من الناتج المحلي الاجمالي لا يتعدى الـ 10%.

كذلك وضعت الهيئة خطة لغرض عكس الامانات المتركمة لسنوات ماضية وتم عكسها لصالح المكلف وما زلنا مستمرين بهذا الموضوع حيث تبلغ حجم الامانات المدونة لدى مصرف الرافدين بنحو اربعة ترليون دينار عراقي.

النظام الالكتروني يوفر معلومات هائلة

ما هي الخطوات المتخذة لاستخدام تقنية البيانات من أجل تطبيق الحساب الضريبي الكترونياً للقضاء على البيروقراطية والفساد؟

-المدير العام (ناجحة عباس)-: واكبت الهيئة العامة للضرائب ومنذ فترة طويلة موضوع الاستفادة من تقنية المعلومات في تطوير اساليبها وعملت على استخدامها في جوانب مختلفة، إلا أن هذا الجهد المركز قد تم توجيهه مؤخراً بموافقة مجلس الوزراء على تسجيل النظام الالكتروني الضريبي الشامل الذي ستكون له انعكاسات ايجابية سواء من الحصيلية او على الحد من مظاهر الانحرافات والفساد.

تامل الهيئة في حالة اقرار هذا المشروع أن تكون هناك نقلة نوعية في العمل الضريبي سواء في الاساليب أو الإجراءات، فضلاً عما يوفره هذا النظام من معلومات هائلة تقدمها مهتلة خطة لغرض عكس الامانات المتركمة لسنوات ماضية وتم عكسها لصالح المكلف وما زلنا مستمرين بهذا الموضوع حيث تبلغ حجم الامانات المدونة لدى مصرف الرافدين بنحو اربعة ترليون دينار عراقي.

الانتقال من دائرة ممولة مركزياً إلى دائرة ممولة ذاتياً

ما هي التغييرات الايجابية الادارية والبنية التحتية التي تسهم في انسيابية الجباية والقدرة على استيعاب المراجعين والمكلفين بدفع الضرائب - المدير العام (ناجحة عباس)-: هناك عدد من الافكار المهمة والتي تسهم في تحسين الموظفين وتعزز قدرتهم في التصدي للمغريات الافكار نقل الهيئة العامة للضرائب من دائرة ممولة مركزياً إلى دائرة ممولة ذاتياً، ومن شأن هذا الانتقال أن يقود إلى :-

- أن تعمل الهيئة وفق سياستها ونظرتها للواقع بشكل مهني وكفوء

- تحسين البنية التحتية (البنية ومعدات ... الخ)

- تطوير اساليب العمل والاتفاق على البحوث والدراسات التي تقدم الحلول للمشاكل التي تعانيتها الهيئة

- جعل بيئة العمل بيئة جاذبة للكفاءات من خلال الحوافز الجزئية والتي تسهم في تحسين الموظفين وتعزز قدرتهم في التصدي للمغريات

إضافة إلى جوانب أخرى كثيرة تتعلق بإجراءات الجباية وتوفير الاماكن المريحة للمكلفين .. الخ

رفع مستوى الوعي الضريبي مهمة الاعلام

هل يوجد تنسيق مثمر بين الهيئة والكمارك وباقي المؤسسات ذات العلاقة، بما هي استجابة دوائر الدولة معكم في ارسال الامانات المستقطعة من المكلفين -يشككي البعض من هذا الموضوع-

-المدير العام (ناجحة عباس ):- تعد كلا الدائرتين من دوائر وزارة المالية، وهناك تنسيق متبادل بينهما، حيث تقوم الهيئة العامة للضرائب بالاعتماد على التصاريح الكمركية في استيفاء الامانات الضريبية في جميع المنافذ الحدودية، إذ أن التصريحة الكمركية، وثيقة مهمة جداً، يتم اعتمادها في احتساب هذه الامانات.

كما أن جميع دوائر الدولة ومؤسساتها ملزمة قانوناً وطبقاً للمادة (28) من قانون ضريبة الدخل رقم 13 لسنة 1982، المعدل بان تقدم إلى السلطة المالية البيانات والمعلومات التي تراها ضرورية لتطبيق احكام القانون، ولها الحق ايضاً في الطلب من دوائر الدولة المختلفة استقطاع نسبة معينة من المبالغ المتحققة للمتعهدين ولا تدفع لهم المبالغ المستقطعة إلا بعد تأييد براءة ذمتهم من ضريبة الدخل، كما أن للسلطة المالية أن توقف اجراء المعاملات التي لها علاقة بالضريبة ولا تسمح باجرائها من قبل الدوائر الأخرى باعتبار أن الدين الضريبي من الديون الممتازة واجبة التسديد.

الهيئة العامة للضرائب تطمح لارتقاء بمستوى خدماتها وتقديم افضل ما يمكن من هذه الخدمات إلى المكلفين وتامل أن تكون وسائل الاعلام أدوات مساعدة تسهم في رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المواطن ليعرف أن الضريبة تسهم في تمويل خدمات مهمة مثل شبكة الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات وغيرها من الخدمات.



## مدير قسم كبار المكلفين قصي جذعان مهدي : الإستثناءات تشمل الحالات الخطيرة التي تتعلق بالإقتصاد والأمن



تم اختيار قسم مهم من اقسام الهيئة وهو (قسم كبار المكلفين) واجرينا لقاء مع مدير القسم الدكتور (قصي جذعان مهدي) وهو شخصية علمية ومهنية وكفاءة تجمع بين الخبرة في مجال العمل الضريبي والتحصييل العلمي الرصين فكان لنا معه هذا اللقاء.

المعيار هو حجم العمل والاستمرارية

ما هي الاسس التي اعتمدت عليها الضريبة لتصنيف الشركات تحت عنوان (كبار المكلفين)؟

مدير قسم كبار المكلفين (قصي جذعان):-اعتمدنا على ما كان موجود في وحدة كبار المكلفين من (الشركات النقطية) و(المصارف) و(الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة) و(شركات الانترنت) و(شركات الاتصالات) و(الشركات الاجنبية) واعتمدنا معيار النشاط وحجم العمل والاستمرارية، اقترح علينا صندوق النقد الدولي في احد الاجتماعات ان يكون المعيار الوحيد (الإيراد العالي) لكننا خشيتنا من هذا المقترح هو عدم قيام المكلفين لدى هذا القسم؛ فطرحنا مقترح معيار النشاط والاستمرارية، وقد تجاوزنا الكثير من الاجراءات الروتينية لغرض تسهيل مهام كبار المكلفين وتشجيعهم على العمل والاستثمار في العراق خصوصاً الشركات الاجنبية المتعاقدة مع العراق.

الاستثناءات للحالة الخطيرة والخاصة

من المعروف ان الضريبة لا تمنح اية براءة ذمة أو كتاب عدم ممانعة الا بعد انتهاء الحساب الضريبي للشركة، وهناك بعض التعقيدات الادارية والاجراءات التي قد تؤخر الحساب الضريبي في الوقت الشركة سوف تخسر فرصة استثمارية اوالبلد يخسر خدمات هذه الشركة المهمة؛ هل تقدمون استثناءات في مثل هذه الحالات؟

- مدير قسم كبار المكلفين: الاستثناءات للحالات المهمة والخطيرة والتي تتعلق بالاقتصاد والأمن، ونحن لا نعطيلها للبعض ونحجبها عن الآخرين فقد وضع قسم كبار المكلفين اعلاناً بلصق في كل مكان يسمح بهذه الاستثناءات على سبيل المثال شركة امنية اجنبية تقدم خدماتها في مجال حفظ الامن لا يمكن ان تتسبب الضريبة في اثناء هذا التعاون من اجل بعض الاجراءات؛ نحن نعطى لمثل هذه الحالة استثناءاً، قد لا يصل إلى حالة صرف مستحقات ولكن يمكن اعطاء تايميد للاستمرار بالعمل أو كتاب عدم ممانعة لدخول مناقصية ما، كذلك شركة اجنبية توفر الوقود للطائرات مثل هذه الخدمة لا يمكن ايلاف عليها بسبب اجراءات الضريبة نحن نسهل مثل هذه الحالات المهمة

التشريعات الضريبة لا تستوعب التغييرات الاقتصادية

ما هو رأيكم بالتشريعات الضريبة المطبقة بالوقت الحاضر وهل تتلائم مع الاتجاه الاقتصادي؟

- مدير قسم كبار المكلفين: التشريعات الضريبية لا تواكب التطورات الزمنية ولا التغييرات الاقتصادية، مثلاً مجلس المهنة يتبنى المعايير الدولية والبنود متعارض مع قانون ضريبة الدخل ومنها (عادة التقييم، تكوين المخصصات) قانون ضريبة الدخل لسنة 1982 كان العراق في ذلك الوقت يطبق المذهب الاشتراكي حالياً هناك مفهوم اقتصاد السوق والانفتاح، لقد جريت تعديلات بسيطة على القانون وهي غير مجدية، كان في ذلك الوقت عدد قليل من الشركات والمصارف لا تتجاوز مصرفين أو ثلاثة والتركيز في القانون كان على الأفراد وليس على الشركات بعد 2003 تم فتح الحدود والشركات أصبحت باعداد كبيرة والاقتصاد غير مهيا وبيئة القانونية لم تستوعب كل هذه التغييرات.

التنسيق مهم للشركة الاجنبية والوزارة المستفيدة والضريبة

بعض الشركات الاجنبية تشكل من (ظلم الضريبة) فهي عند التعقد تبلغ بالاغفاء وعند صرف المستحقات تقرض عليها لضريبة؟

-رئيس قسم كبار المكلفين:-ينبغي التنسيق وعقد اجتماع ثلاثي بين الشركة الاجنبية والوزارة المستفيدة والضريبة، حدثت مثل هذه الحالات والسبب لا يرجع إلى هيئة الضرائب لأن الوزارة اعطت عفواً من دون غطاء قانوني (الضريبة تفرض بقانون والاعفاء ايضاً بقانون) كان على الوزارة قبل التعاقد الرجوع إلى الضريبة وكذلك الشركة الاجنبية.

توحيد الوعاء الضريبي

ما هي خطة عملكم لتطوير قسم كبار المكلفين ليكون نموذجاً يقتدى به باقي الاقسام والفروع في الضريبة؟

- مدير قسم كبار المكلفين:-اعتمدنا التقدير الذاتي اعتباراً من السنة القادمة وكذلك الرقم التعريفي بدلا من رقم الاضبارة وتجاوزنا أسلوب التسوية الصلحية ونسعى إلى توحيد الضرائب جميعها حالياً مثل ضريبة الدخل وضريبة الاستقطاع المباشر وضريبة المبيعات وضريبة الأراضي والعقار وضريبة اجار العقار وبذلك نسهل عملية الحساب الضريبي في مكان واحد (نافذة واحدة) لدينا ملاحظات يمكن ان تخفف من معاناة المكلفين، مثلاً الحوالات المصرفية التي تبعت من البنك المركزي إلى الضريبة ونحن بدورنا نرسل المكلف إلى المصرف للحصول على الضريبة حتى يجب المصرف يحصل من المكلف على مبلغ (25) الف دينار لا نجد انها ضرورية لدينا مجموعة من المشاريع نذكرها:-

- مشروع تعديل المالية رقم (2) توجد فيها اخطاء من الماضي

- مشروع تعديل التعليمات المالية رقم (5) لجنة مشتركة مع النفط

- مشروع طباعة التعليمات المالية رقم (1) تخص الاستقطاع المباشر

- مسودة آراء الهيئة قانون النفط والغاز ومقترحات كثيرة تخص جولات التراخيص، نامل الاستجابة اليها من اجل تطوير العمل الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.